

نموذج رقم (٤٠) لجان
(موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول)

إعلان بقرار لجنة الطعن

وزارة المالية
لجان الطعن الضريبي

اللجنة :	٢١	قطاع :	١	رقم الطعن	٤١٥	لسنة	٢٠١٧
السيد /	سعيد عبد الحميد محمد						
العنوان /	ك. ٤١،٥ ط A مطروح قرية الشروق - محل رقم ١٥٧						
رقم الملف /	٥/٩٠/٥٢٦/١٢						
نقشرف بإبلاغ سيادتكم بأن لجنة الطعن قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ	يوم	شهر	سنة				
	٨	٧	٢٠١٨				
بتحديد	الأرباح عن سنوات / ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، ٢٠١٢ / ٢٠١٠، ٢٠١٢						
	على الوجه الآتي :-						

كما هو موضح بالقرار المرفق

ومرسل مع هذا صورة من القرار المذكور

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس اللجنة
المستشار

يوم شهر سنة

تحريراً في

العامة

صورة مرسلة إلى مأمورية ضرائب

إعلاناً لها بقرار لجنة الطعن، ومرفق معه صورة القرار المذكور للعلم وإجراء اللازم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس اللجنة
المستشار

يوم شهر سنة

تحريراً في

وزارة المالية
لجان الطعن الضريبي

القطاع (١)

اللجنة الواحدة والعشرون

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ ش منصور / لاطوغي / القاهرة بتاويخ

٢٠١٨/٧/٨

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / سيد حسن سيد بنديري رئيس محكمة الاستئناف
وعضوية كل من السادة :-

الأستاذ / جمال عبد الحميد موسي

الأستاذ / محمد محمد محمد أبو حجر

المحاسب / أحمد علي يحيي

المحاسب / سيد محمد عطيه

وأمانة سر السيد / صابر محمد إبراهيم

صدر القرار التالي

في الطعن رقم /٤١٥ لسنة ٢٠١٧

والمقدم من/ سعيد عبد الحميد محمد

عن نشاط / كوافير

العنوان / ك٤١٥ ط A مطروح قرية الشروق - محل رقم ١٥٧

ضد

مأمورية ضرائب / العامرية

بشأن / ضريبة الدخل

ملف رقم / ٥/٩٠/٥٢٦/١٢

سنوات / ٢٠١٢، ٢٠١٠/٢٠٠٩

المقائم

تتحصل الوقائع حسبما تبين من سائر مرفقات ملف النزاع عن قيام المأمورية المطعون ضدها بتحرير مذكرة تقدير

ارباح عن سنوات النزاع والتي ورد بها مايلي :

- الملف مستجد وقد حددت شعبة الحصر بداية النشاط ٢٠٠٩/٨/٨ وهو تاريخ عقد الإيجار

- الكيان القانوني / فردي

- الإخطارات / لا يوجد

- خصم وإضافة / لا يوجد

- الإقرارات الضريبية / لم يقدم سوى عن سنة ٢٠١١



- معاينة بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ :

تبين أن المنشأة مغلقة أثناء المعاينة

- وقامت المأمورية بالمحاسبة عن سنوات النزاع ٢٠١٠/٢٠١٠، ٢٠١٢ بالأسس الآتية :

البيان	الأسس	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
صافي الربح	٥٢ أسبوع × ٤٥ %	١١٧٠٠	٨٩ م	١٤٠٤٠
		١١٧٠٠		١٤٠٤٠

$$\text{صافي ربح فترة ٢٠٠٩} = \frac{١٤٦}{٣٦٥} \times ١١٧٠٠ = ٤٦٨٠$$

مع التحفظ بتطبيق أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

- وقامت المأمورية بالإخطار بنموذج ١٩ ض عن سنوات النزاع برقم ٨٤٠٣ بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤ وتم الطعن عليه برقم ١٤٧٠٤ بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤ .

- وقامت المأمورية بإحالة النزاع إلى اللجنة الداخلية المتخصصة رقم ٢ ونظرا لعدم التوصل إلى اتفاق تم إحالة النزاع إلى لجان الطعن الضريبي المشكلة طبقا للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وورد الطعن برقم ١٥١٣ بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٣ وقيد تحت رقم طعن ٤١٥ لسنة ٢٠١٧ وتحدد له جلسة ٢٠١٨/٢/١٨ وبالجلسة لم يحضر احد وتبين ورود المظروف مؤشرا عليه مغلق وعليه قررت اللجنة التأجيل لجلسة ٢٠١٨/٣/١٨ للإعلان باللوحة وبالجلسة لم يحضر احد وتم الإعلان باللوحة وعليه قررت اللجنة حجز الطعن للقرار لجلسة اليوم وصدر القرار التالي .

اللمنة

بعد الاطلاع علي الأوراق والمداولة قانونا تقرر ما يلي :

من الناحية الشكلية / وحيث ان الطعن قد حاز كافة اركانه القانونية فهو مقبول شكلاً وفي الموضوع / وحيث تم اعلان الطاعن إعلانا قانونيا بميعاد الجلسة ولم يحضر الطاعن او من ينبيهه وتنفيذا لحكم المادة ١٢١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكذا المادة ١٤٠ من لائحته التنفيذية وتعديلاته سوف يتم بحث الطعن في ضوء الأوراق والمستندات المعروضة على اللجنة وعليه وحيث أن الحالة تقديرية وحيث لا يوجد اي إخطارات تفيد التوقف عن النشاط ولا يوجد اي معاينة تبين حجم النشاط وحسما للنزاع سوف يتم بحث الطعن في ضوء حالة الملف وحالات المثل وطبيعة النشاط وحيث نلاحظ للجنة وجود ثمة مغالاة من قبل المأمورية في تقديرها وتلافيا لهذه المغالاة تقرر اللجنة مايلي :

- تخفيض الإيراد الأسبوعي سنة ٢٠١٠ إلى ٣٥٠ جنيه وسنة ٢٠١٢ إلى ٤٥٠ جنيه

- تأييد المأمورية فيما عدا ذلك

- وبناء عليه يعدل صافي ربح النشاط عن سنوات النزاع كمايلي :

البيان	الأسس	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
صافي الربح	٥٢ أسبوع × ٤٥ %	٣٥٠	٨٩٠	١٠٥٣٠
			٨٩٠	١٠٥٣٠

$$\text{صافي ربح فترة ٢٠٠٩} = \frac{١٤٦}{٣٦٥} \times ٨٩٠ = ٣٢٧١ \text{ جنيه}$$

المادة الأساسية

قررت اللجنة قبول الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٠١٧ شكلا

وفي الموضوع : بتخفيض صافي ربح النشاط عن سنوات النزاع كمايلي :

فترة سنة ٢٠٠٩ صافي الربح / ٣٢٧٦ جنية ثلاثة آلاف ومائتين وستة وسبعون جنيها

سنة ٢٠١٠ صافي الربح / ٨١٩٠ جنية ثمانية آلاف ومائة وتسعون جنيها

سنة ٢٠١٢ صافي الربح / ١٠٥٣٠ جنية عشرة آلاف وخمسمائة وثلاثون جنيها

وعلي المأمورية تنفيذ هذا القرار طبقا لاحكام القانون

ويخطر كل من طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موصي عليه بعلم الوصول

أمين السر

